المقدّمة

كان المغفور له الملك فؤاد، طيب الله ثراه، قبل زمن مديد من توجيه عنايته الى إنشاء قسم المحفوظات التاريخية فى عاصمة ملكه، قد دأب على الاستدلال الى الوثائق المتعلقة بتاريخ مصر فى القرن التاسع عشر مما تختزنه محفوظات البلاد الأجنبية، ثم استخراج صور منها. فكان يستعين فى ذلك بما له من المكانة السامية لدى رؤساء الدول، أو أعلام حكوماتها، أو ما يجمعه من صلات الود بكبرائها، فضلا عما اشتهر به من نصرته للعلوم والفنون فى جميع الأوساط الثقافية. فقد عقد العزم على إنشاء قسم للمحفوظات يرجع اليه الباحثون فى تاريخ مصر وأسرة محمد على فتستكمل البلاد بالوثائق الأجنبية ما تحوزه من المحفوظات الوطنية التى كانت مودعة بعضها فى قصر عابدين و بعضها فى دار المحفوظات المصرية.

لا يخفى أن المهمة التى وضعها محمد على نصب عينه منذ ولى الحكم قد لفتت اليه أنظار أوروبا. وكان ترحيبه المأثور بجميع الأوروبيين من تجار وعلماء وغيرهم أجمل وقع فى النفوس. فلا غرو إذا انصرف اهتمام العالم الى هذه الأمة الافريقية الناشئة، واتجهت أنظارها الى الوالى المقدام. فدأب الأوروبيون فى مصر، من وكلاء سياسيين أو قنصليين، أو بعض

الأفراد النابهين ، على ارسال التقارير الضافية الى حكوماتهم ، لاطلاعها على شؤون مصر والتنويه بنشاط واليها ، أو ابداء آرائهم فى جانب من سياسته ، أو استعراض علاقاته بالباب العالى . تلك هى الوثائق التى آل الملك فؤاد على نفسه أن يجمعها ، وقد كلل النجاح مساعيه إلا قليلها ، فقد تعذر عليه الإلمام بمحفوظات البعض من البلدان الأجنبية ، غير أن الأمل فى ولوجها يوما من الأيام لا يزال حيا .

ولم يكفه ، رحمات الله عليه ، أن يجمع هذه الوثائق الطريفة بمعونة مسيو دوان ، ومسيو ساماركو ، ورينيه قطاوى بك ، ومسيو دريو ، ومسيو بينيس ، ومسيو بوليتيس ، بل أمر بنشر قسم وافر منها تحت رعايته اليقظة وعلى نفقته الخاصة . ولا تزال أقسام أخرى تنشر تباعا بدافع من كرم مولانا جلالة الملك فاروق المعظم ، وواعز من إصالة رأيه الموفق .

فلما اطمأن المغفور له الملك فؤاد الى سير هذا الجانب من عمله الجليل ، توفر على انشاء المحفوظات التاريخية . ففى عام ١٩٢٩ أمر بتأليف هيئة من المترجمين لتعريب الوثائق التركية ، وفى عام ١٩٣٤ تألفت هيئة أخرى لتلخيص الوثائق المترجمة ، ووضع فهارس لها . كذلك لخصت الوثائق المحررة بلغات أجنبية ولا سيما باللغة الفرنسية ، ثم بوّبت حتى أصبحت المحفوظات التاريخية للوثائق المحلية والأجنبية مرجعا من الطراز الأول فى تاريخ مصر منذ تولية محمد على الى تنازل اسماعيل عن العرش .

كانت للجهود التى بذلها الملك فؤاد فى شأن المحفوظات التاريخية نتيجة أولى هى نتيجتها الطبيعية العاجلة، أى تنظيم المحفوظات وتنسيقها، ما لبثت أن اقترنت بنتيجة ثانية خطيرة هى تمهيد السبيل بخاصة الى كشف النقاب عن جوانب هامة من تاريخ مصر الحديث، وجلاؤه على حقيقته الرائعة .

ولا شك أن هذا التاريخ كان جديرا بأن يعرف للملأ أجمع، لا لأنه تاريخ شائق لشعب كان له القدح المعلى فى العصور الخالية فحسب، بل كذلك لأن هـذه النهضة كانت مفخرة أسرة شاءت المقادير أن تكل إليها انشـاء مصر الحديثة فى ظروف قد اكتنفها من الصعاب ما لا يعوزه البيان .

على أنه إذا تسنى لكل من محمد على و إبراهيم وعباس وسـعيد أن يتبوأ العرش حتى انقضاء أجله، لم تتم هذه النعمة للخديو اسماعيل . فقد أكرهت أوربا الباب العالى على إقصائه عن العرش، فعاش ست عشرة سنة فى المنفى . لمـاذا ؟ علل البعض هذا التشدد من الدول بالتبذير، وتراكم الديون، والإغراق فى اصطناع السلطة، فحكموا بنفسيتهم الأوروبيـة على عاهـل شرقى لبـلاد ظلت متخلفة عن ركب الحضارة حتى عشرات معدودات من السنوات قبل توليته عليها، ولكنها أصابت فى قليل من الزمن رقما عجيبا تناول حياتها العامة من شتى نواحيها حتى تبدلت معالمها، ماديا ومعنويا . فقـد بلغت الفتوحات العسكرية بمحمد على و إبراهيم إلى أبواب القسطنطينية فهزت عرش السلاطين، كما مد اسماعيل ظل الحضارة إلى خط الاستواء . فكان

هذا التوسع مدعاة لتفكير أوروبا ، وصارت أغلى أمانيها انهيار السلطنة التى أسسها محمد الفاتح وسليمان الكبير وقيام إمبراطورية أخرى على ضفات البحر الأبيض المتوسط، وهو الحلم الذى حققه إسماعيل كله أو جله .

على أن جمع المحفوظات المصرية قد دعا أهل الرأى الى إعادة النظر فى قضية اسماعيل، فانبرى من المؤرخين من تولوا الدفاع عنه على ضوء الوثائق الجديدة فى كفاية لم تتهيأ لنا . فالكتاب الذى نقدمه اليوم يهدف الى غرض آخر هو عرض طائفة من هذه الوثائق تظهر اسماعيل فى ملامحه الحقيقية ، فتبرز عزيمته القوية، وعبقريته الإدارية ، وتدل على مساهمته الشخصية فى جميع الأعمال الحكومية ، والمشروعات التى وضعها بإلهام من طموحه الى جعل مصر أمبراطورية عظيمة .

ويحيى هذا الكتاب الذكرى الخمسين لوفاة الخديو اسماعيل ، كما يحيي بر الملك فؤاد بوالده العظيم ، وبذل الفاروق فى إعزاز مصر وهو بذل النفس قبل بذل النفيس .

وقد رغب إلىّ واضعا الكتاب، جورج جندى بك رئيس المحفوظات التاريخية بديوان جلالة الملك ، وجاك تاجر أفندى أمين المكتبة الخاصة لجلالة الملك ، أن أنوب عنهما فى إهداء الشكر الى زملائهما موظفى قسم المحفوظات التاريخية، وبخاصة الى يوسف سمان أفندى ، وقد انقطع منذ خمس عشرة سنة الى ترجمة هذه الوثائق ، ومحمود نفعى أفندى، رئيس مترجمى

القسم التركى، وعبد المنعم عثمان أفندى، وعبد الهادى عبد العال أفندى، وفؤاد حلمى أفندى من القسم العربى، فيسرنى كل سرور أن أتولى عنهما الاعراب بهذا العرفان للجميل .

ويطيب لى التنويه بما أسداه من العون فى إخراج الترجمة العربية حضرتا أحمد على يوسف بك السكرتير الخاص المساعد للحضرة العلية الملكية، وعزيز ميرزا بك الرئيس السابق لقلم الترجمة فى الديوان الملكى شاكرا لمروءتهما هذا الصنيع ؛

(ترجمة) يوسف جلاد

[الوثائق العربية منقولة حرفيا من مراجعها]

لمحـــة تاريخيـــة

لم يكن فى نظم الدولة أى فرمان أو قانون يسـند عرش محمـد على الى إسماعيـل بن إبراهيم الفاتح ، ومبـدأ الوراثة المبـاشرة لا يزال سرا فى ضمير الزمان ، ومصر خاضعة لسلطان القانون العثمانى ، وهو يختص بالعرش أرشد أفراد الأسرة .

وكأن القدر يدّخر إسماعيل للنهوض بمصر ، و يسـدّد خطاه إلى العرش منذ نعومة أظفاره . فقد أصابه فى حداثته رمد حادّ أنذر بمنعه من الدرس ، فاستقدمه إبراهيم إلى الأقطار السورية أملا فى أن يكون له من اعتدال جوّها عون على الشفاء ، ثم أرسله الى النمسا حيث توافر على معالجته إخصائى شهير .

وكانت ڤينا عاصمـة امبراطورية عظيمـة ، وقـد تتبعت ببالغ الاهتمام ما شجر من الخلاف بين السلطان ومحمد على ، وكان صدى الانتصارات الحاسمة التى أحرزتها الجيـوش المصرية لا يزال مدويا فى أوروبا بأسرها ، وميترنيخ لا يألو جهدا فى التودّد الى مصر الناهضـة ، فيحدب على إسماعيل و يحسن وفادته ، راميا فى آن واحد الى تكريم إبراهيم بطل نزيب ، و إغرائه على استبقاء إسماعيل فى النمسا ليتلقى العلم على أساتذتها .

لقى إسماعيل فى النمسا حفاوة قلما يحظى بها الأمراء ، فكان الامبراطور والامبراطورة وسائر أفراد الأسرة المـالكة يؤثرونه بجميل العناية ، و يولونه من آيات الالتفات ما يلهج بذكره . فقد جاء فى كتاب من بونفور — رائد الأمير — إلى أرتين بك "إن الامبراطورة الوالدة غيرت محلها مرتين ، لتدرأ الشمس عن

عينى إسماعيل، وزوّدته بشتى النصائح ليتقى شر التقلبات الجوية فيتعجل أسباب التماثل للشفاء، مما حمل إسماعيل على الجهر بقوله : (ما لقيت من والدتى وعمتى نصائح أزخر بالعطف والحنان) " ... ...

وأصبحت أندية ڤينا وحفلات البلاط تضم يافعا من الأسر العريقة يسترعى النظر بأناقته فى زيه الشرقى الفاخر، يافعا كان فى أول أمره على جانب ملحوظ من التحفظ الحى ، ولكنه ما لبث أن ألف العيش فى نخبة من مجتمع يعدّ أرقى المجتمعات حضارة فى أوروبا .

وواصل إسماعيل الدرس فى باريس، فدخل مدرسة سان سير، ثم آب إلى مصر، وكان موضع ريبة من عباس فأقصاه . فتوافر على استغلال أملاكه وقد شهد كثير من رجالات عصره بأنه دل فى ذلك على مواهب إدارية نادرة المثال، ذلك الى الحرص على التزام الاقتصاد بمعانيه الحميدة .

واعتلى سعيد باشا العرش، فقرّب إسماعيل إليه وأولاه رياسة مجلس الأحكام، وكثيرا ما ناب عنه فى إدارة البلاد فى أثناء غيابه عن القطر . وقد بدت فى آخر مرة تولى فيها الوصاية بوادر الاصلاح العظيم الذى اتسم به ملكه، ألا وهو التفكير فى إنشاء المحاكم المختلطة .

أخذ المؤرخون على إسماعيل ما أخذوا من الأخطاء ، وأنكروا عليه ما أنكروا من الفضل، بل نسجوا عنه من الأساطير ما اختلط بالتاريخ، فظل وصمة فى ملكه . فبينما يلومه البعض على عبثه بالمصالح القومية فى مسألة القنال، يذهب فريق من الأوربيين إلى أنه، على نقيض ذلك، عرقل تنفيذ المشروع، ويعتقد البعض الى اليوم أن إسماعيل مسؤول عن تراكم الديون على مصر،

وقد غاب عنهم أن سعيدا خلف دينا يناهز ستة ملايين ونصفا من الجنيهات فضلا عن أسهم القنال التى لم تسدّد قيمتها ، وأن عجز الميزانية يوم وفاته كان فى الحق فادحا .

و يأسف الآخرون على ما ضاعف تلك الديون من بذخ إسماعيل . وقد فاتهم ما تدل عليه الوثائق الرسميـة أبلغ دلالة من أن دائنيه كانوا على جانب عظيم من الجشع ، وطالمـا أغرتهم مطالب الدول على الاستمساك بشروطهم القاسية ، وأن الأموال التى اقترضتها مصر لحفر القنال ، ولا تقل عن سبعة عشر مليونا من الجنيهات ، لم تجن منهـا البلاد إلا الخيبـة . وأن و باء تفشى فى العهـد الأول من ملك إسمـاعيل أباد وحده ٧٠٠٠٠٠ رأس من الغـنم والمـاشية ، وأن الهيضة شلت حركة الإدارة زمنا وحصدت الأهالى حصدا ، وأن فيضان النيل بلغ مرتين حدّ الكوارث ، فأصيبت المزروعات وانخفضت الصادرات ، فاضطر إسمـاعيل الى الترفية عن المنكوبين بإعفائهم من دفع الضرائب . وكانت هذه العوادى وحدها كفيلة بأن تجرّ على مصر و يلات الفقر ، وتستدرجها إلى ورطة الإفلاس .

أبى النقاد على إسماعيـل بذل المـال فى استانبول لينتزع من السلطان ووزرائه تلك الفرمانات التى حققت لمصر الاستقلال التام أو كادت ، و يغفلون أن الاستقلال كان أمنية طالمـا تعلل بهـا أسلافه ، وأن رقى مصر المطرد ، ولا سيما منذ تولى إسماعيل العرش ، كان يزيد العلاقات بين مصر وتركيا توترا ، إذ وقفت استانبول موقف الريبـة من مصر التى سبقتها فى ميدان الرقى . وكان إسماعيل على بينة من دخيلة الباب العالى ، فقال فى حديث له مع قنصل فرنسا سنة ١٨٧٠ : "إنى أجارى المدنية وتركيا جامدة لا تتحرك ، فهل الذنب

ذنبي؟ ليحذ الباب العالى حذوى، وليرسم السلطان المثل الذى أرسمه . ليأمر بزراعة الأراضى التى لا تستغل . ليدخل استعمال الآلات الزراعية الحديثة، وليستبدل بالأنظمة العتيقة أنظمة يتناولها الرقى يوما بعد يوم . ولكن تركيا لا تفعل ذلك وترانى أفعل، فتشعر بالمذلة . إن مصر عشر تركيا فى مساحتها، ومع ذلك فهى تنتج نصف ما تنتج السلطنة" . هذا الى أنه ترتب على استضعاف السلطنة العثمانية أن خضوع مصر لها أصبح فادح الثقل، إذ كان على مصر، فضلا عن دفع الجزية، أن تشترك فيما يشهر السلطان من الحروب، وتساهم فيما يجرد من الجيوش لقمع الثورات، وقد كلفها قمع الثورة الكريتية وحدها ١٣٣٣ جنديا و ٨٨٥٠٦٢ من الجنيهات .

ولا مراء أن هؤلاء النقاد، إذ يحصون ما لإسماعيل وما عليه، لا يقيمون وزنا لشتى الفوائد المادية والأدبية التى حققها بما نفذ من جليل المشروعات، وأتى من ضروب الإصلاح فى أنظمة الدولة . وعند البعض أن تلك الأعمال بوشرت على العموم فى ظروف غير مواتية، أو أن جانبا منها أثقل كاهل الخزانة ولم ينجز . والخلاصة أنهم يأخذون على إسماعيل طموحه، إذ طاول الزمن فسخره أن يحقق فى بضع سنوات ما تضيق به الأجيال . وما أسهل ذلك اللوم على من فاتتهم الظروف المكتنفة بمصر يوم ولى الحكم، بل الملابسات التى ألجأته الى القيام على عجل بسلسلة من الاصلاح . والحق انه لا بدّ من التفريق بين نوعين من مشروعاته : نوع فرضته عليه الظروف فرضا، ونوع ولى عنايته شطره عن اختيار .

أما النوع الأول فهو أفدح الاصلاح ثمنا وتكليفا . كان فرديناند دى لسبس ماضيا بهمة عالية فى حفر القنال بعد ما بذله له سعيد من الوعود،

وما زوّده به المصريون من المـال . فهل كان فى مكنة اسماعيل أن يشـل العمل دون أن يلحق الأذى بمالية البلاد و يوغر صدر فرنسا عليه ؟ وهل كان فى مكنته من ناحية أخرى أن يدع العمل يسير بالشروط التى ارتضاها سعيد؟ ولو فعل، أما كان موقف اسماعيل هذا يؤول، إن حقا وإن باطلا، على أنه إقرار صحيح باقامة جاليه أجنبية فى نقطة حساسة من نقط المواصلات الدولية ما أحراه أن يثـير الظنون فى انكلترا . إلا أن إسماعيل قـد اضطر اضطرارا لصون الأراض المصرية ولدرء شر أوربا، الى أن يدفع التعويض الفادح الذى فرضه عليه نابليون الثالث لمـا احتكم اليه الخصمان .

لا مراء أن مطالب إسمـاعيل كانت حقـة فى مجموعها ، ولا أدل على ذلك من شهادة الامبراطور نابليون الثالث نفسه . فقد جاء فى كتاب بتاريخ ٢٨ يناير سـنة ١٨٦٤ من وزير الخارجية الفرنسية الى المسيو تاستو قنصل فرنسا العام فى مصر : " إن جلالة الامبراطور يهمه جدا ، على ما أنبأتكم به مرارا ، تنفيذ هذا المشروع الذى يحقق من الخير العام ما يحقق ، بل هذا المشروع الذى يستحق عطف العالم المتمدين بأسره . على أن جلالته يرغب بمـا يحدوه من الودّ لإسماعيل باشا، فى أن يحسب حساب عادل يتفق مع شروط المشروع الأساسية ، والاعتراضات التى رأى الخـديو من الواجب عليه إثارتها فيما يتعلق ببعض الشروط التى وافق عليه سلفه) . فهل كانت فرنسا أو أية دولة أخرى قد رضيت بتعديل تأباه مصلحتها اذا خالجها أقل شك فى صحة ما يثيره هذا العقد المبرم من شكوى وتظلم ؟

على أن إسماعيل لم يقنع بتنفيذ حكم المحكمين تنفيذا صادقا نزيهـا ، بل إنه أمدّ شركة القنـال فى أعصب ساعاتها بمساعدة كان لا بدّ منها لإتمـام

المشروع . والوثائق الرسمية مجمعة على موقفه النبيل ازاءها فى ورطتها . فقد حدث المرة تلو المرة أن كانت تقديرات الشركة لتكاليف الأعمال دون الحقيقة . ففى المرة الأولى (أغسطس سنة ١٨٦٧) اقترضت الشركةماية مليون فرنك لم تحصل عليها من الأسواق المالية الفرنسية إلا بشق النفس .

ولما احتاج دى لسبس الى المال مرة أخرى فى ديسمبر من نفس السنة ، وتبين أن الأسواق الفرنسية ستساومه مساومة جدية ، كلف روسنايرس ساعده الأيمن أن يعجم عود الحكومة المصرية . فكتب إبرام بك الى نوبار باشا فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٦٧ يقول : جاءنى روسنايرس يسألنى من قبل مسيو دى لسبس « هل فى إمكان الحكومة المصرية أن تدفع الأقساط التى ستحل ميعادها فى هذا العام والعام المقبل ، وهى ثلاثون مليونا من الفرنكات ، بسندات على الخزانة لثلاث سنين ؟ » . فأجبت روسنايرس « إن ظهور السندات فى السوق بمثل هذا القدر لوخيم العواقب ، ضار بسمعتنا المالية . وقد بدر من روسنايرس فى حديثه ما يفهم منه أنه اذا لم نمدهم بالمساعدة فلن يتأتى لهم المضى فى العمل ، وأن الشركة ستضطر الى وقفه بعد ثلاثة أشهر .

ومع هذا فان حفر القنال تم بفضل إسماعيل وعونه ولكن أنى له العرفان بجميله ؟ .

* * *

كان إنشاء المحاكم المختلطة ثانى ضرب من ضروب الإصلاح التى أملتها الظروف على إسماعيل ، وفرضتها المصلحة القومية عليه . فقد كان تدخل القناصل فى القضايا التى تنشأ بين أبناء وطنهم وبين المصريين ، أو بينهم

وبين الحكومة ، تدخلا متصل الحلقات ، يحمل البلاد تعويضات فادحة ، لافتقارها الى محاكم مختصة تبعث الثقة فى نفوس المتقاضين . والحق ان هذا التدخل ، الذى كان سعيد باشا يتغاضى عنه ، أفضى الى إثقال الخزانة العامة . وكان اسماعيل ، إبان إنابته عن عمه قد لمس الضرورة الملحة للشروع فى الإصلاح ، ثم إنه بعد أن ارتقى العرش دفع هو نفسه ، فى أربع السنين الأولى من ولايته ، نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات على سبيل التعويض . فلما هاله الأمر وتوجس خيفة أفدح الشرور من الحالة الراهنة ، كلف نوبار باشا بالعمل ، فأرسل فى أكتوبر سنة ١٨٦٧ الى المعتمدين وقناصل الدول فى مصر ، مذكرة ينعى فيها هذا العبث بمصالح الدولة ، ويرجو تعاون الجميع على تسوية الأمر بالحسنى . على أنه من قبل أن تصل هذه المذكرة الى الدول كان القناصل قد فطنوا لما صحت عليه العزيمة من هذا الاصلاح . فبادروا الى التنقص من قدره لدى حكوماتهم فكتب أوترى (قنصل فرنسا) فى ٢٧ مارس سنة ١٨٦٤ الى وزير خارجيته قائلا : "انى لا أعرف على التحقيق ما هى الاصلاحات التى ينوى اقتراحها على الدول فيما يتصل بتوزيع العدالة فى مصر ، وطالما سمعت نوبار باشا وسمو الخديو نفسه يتحدثان عن تعديلات حاسمة ، معتمدين فى ذلك على العنصر الأوروبى ، ولكنى أشك كثيرا فى أن يتمادى القوم الى الحد الذى يزعمون" .

وقد أقلق نشر المذكرة المصرية الجاليات الأوروبية ، فأجمع التجار على اختلاف جنسياتهم على رفع العرائض الى حكوماتهم ، بينما عمد القناصل الى تحرير رسائل مسهبة يتطلب نشرها أسفارا . وقد كتب روستان قنصل

فرنسا بالاسكندرية بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٨٦٧ الى وزير خارجيته قائلا : " ان مسئلة ملاءمة الظروف للاصلاحات التى يطلبها نوبار باشا لتنحصر فيما يأتى : هل زال الخطر فى تكليف القضاة المصريين العناية بالمصالح الأجنبية ؟ الردّ على ذلك لا يحتمل الشك فى نظر من أتيح له أن يتبين ما أثارته مذكرة الوزير من المخاوف والمطالب ، تلك المذكرة التى ما لبثت أن تبعها خطاب فى معناها من الخديو الى المسيو دى لسبس . أحدث هذان المستندان والاشاعات التى نشرتها الحكومة على الجمهور ذعرا حقيقيا ، حتى لترى أكثر الناس اعتدالا يهمون بتصفية أعمالهم والعودة إلى فرنسا " .

وبعد قليل من الأيام كتب (أوترى) من طرابيه يقول : " أى مسعى أجدر بالثناء من ترقية المحاكم فى مصر ، ولكنى أرى أننا لا نستطيع التنازل عن أى امتياز لنا دون إهدار مصالحنا " .

فى هذا الجوّ افتتحت المفاوضات ولم يكن ذلك ليفت فى عضد اسماعيل ، بل ظل الجانبان يتناولان المقترحات والردّ عليها طيلة أحد عشر عاما . وقام نوبار بجولات ، واتجه الرأى أحيانا الى القيام باجراءات حاسمة ، ولكن هذه المحاولات كلها ذهبت سدى ، واحتفظت الدول بموقفها ، وعلى الأخص فرنسا وتركيا واليونان . وأخيرا قرر الخديو ، وكان قد عقد النية على تنفيذ الاصلاح بأى ثمن ، أن يلقى فى كفة الميزان بعامل راجح الوزن هو الكفيل بأن يرغم على التسليم أعدى الممثلين السياسيين للاصلاح أى عامل الذهب . فبينما يكل الى نوبار وشريف مناقشة فرنسا من الوجهة القانونية ، إذ هو يبعث مع رسوله إبراهام بك بهدايا رائعة الى السلطان والوزراء والمعتمدين

السياسيين والأجانب . وقد اختص منها الجنرال الروسى اغناتيف بنصيب الأسد وكان له شأن كبير فى الآستانة ، طلب اغناتيف عن طريق وسيطه «كامارا» عشرين ألفا من الجنيهات الانجليزية ليضمن موافقة روسيا على مشروع الاصلاح . وقد أبرق الخديو الى ابراهام فى يناير سنة ١٨٧٣ يقول : "جهز رزمة من سندات القنصليد قيمتها ثمانية آلاف جنيه وضعها فى ظرف بعنوان اغناتيف واختمه بالشمع الأحمر، مصطعنا خاتما غير خاتمك وسلمه اليه قائلا إنك تسلمته من الباخرة الخاصة التى وصلت لتحمل جهاز ابنتى . وإن سألك عما فيه فأجبه أنك لا تدرى ، واحذر أن يفتحه أمامك . يجب أن يظنك جاهلا كل الجهل لما يحتويه " .

وقد كان من المتفق عليه أن يتسلم اغناتيف بقية المبلغ لدى تسليم الكتاب المثبت لموافقة روسيا . وعند تسلم هذا الكتاب أبرق إبراهام الى الخديو يقول : " يأتينى كامارا كل حين مطالبا ببقية العشرين ألف جنيه ، ولما أرسل أمر الدفع من القاهرة بعث إبراهام ينبئ بالوصول فقال : " دفعت ١٢ ألف جنيه الى اغناتيف وسر لذلك كثيرا " . وهكذا كان يفاوض إسماعيل ، وبذلك استطاع أن يصل الى اتفاق تم لخمس سنين فقط ، فضلا عن أنه لم يضع حدّا للنقاش .

وكأن فرنسا أسفت فى وقت ما على تعهدها ، وكانت أشد الدول معارضة للمشروع أحد عشر عاما . فبعد موافقة الجمعية الوطنية أرسل وزير الخارجية إلى أوترى (وكان فى هذه المرة مكلفا بمهمة خاصة) أرسل إليه برقية تأذن له أن يبحث ما إذا كان من المصلحة استبقاء الأوضاع السابقة بلا تبديل مع الحالة الخاصة بالقضاء القنصلى . فردّ عليه أوترى فى ١٤ يناير سنة ١٨٧٦

بقوله : "يظهر لى من الصعب سحب موافقتنا على الاصلاح القضائى ، تلك الموافقة التى أصبحت أمرا شائعا إن لم تكن أمرا نهائيا ، منذ بلغت الحكومة المصرية موافقة الجمعية الوطنية ، واختير العضو فى محكمة الاستئناف ، وعرض اسمه على الخديو لإقرار تعيينه ، وستبدأ المحاكم الجديدة عملها فى أول فبراير . وإذا وجب التوقيع على الاتفاق فلا بد أن يتم قبل هذا التاريخ حتى يمكننى أن أبعث بالتعليمات إلى قناصلنا" . وبعد قليل من الأيام كتب أوترى ، شرحا لفكرته ، يقول : " إن الخديو والوزراء والمعتمدين الأجانب والجالية نفسها كانوا يعتبرون أن إقرارنا أصبح أمرا واقعا . وكان عسيرا على — فى رأيي — إقناعهم ولو مبدئيا أنه لا بد من توقيع مستند جديد . إذ لا يخفى أن الرأى العام قد مل الأمر كثيرا حتى أن الذين كانوا أشد الناس معارضة للاصلاح أصبحوا يتوقون الى العمل بالنظام الجديد . كانت مثابرة فرنسا فى دفاعها الحازم عن مصالح الأجانب موضع تقدير من الجميع ، غير أنهم كانوا استنكروا أى حادث ينبئ بخروجنا على الرأى العام ، ويستتبع تأخير الفصل فى الموضوع . فقد قيل صراحة إن افتتاح المحاكم الجديدة أرجئ مراعاة لجانبنا ، وأن ليس هناك ما يبرر تأخيرا جديدا . فهذا التأخير يكون جارحا للحكومات الأخرى ، ولا سيما أن قضاتها مقيمون فى مصر منذ زمن بعيد ، فبعد أن اقترعت الجمعية الوطنية على الاصلاح ، وأرسلت الموافقة إلى الخديو ، وبعد أن عين القاضى الذى سوف يجلس فى محكمة الاستئناف ، لم يعد من الممكن النقاش فى موافقتنا ، وكانت كرامتنا تتطلب على ما أظن انتظامنا بلا تردد فى عقد الدول الأوروبية .

اقتنع الوزير ولكنه كتب الى أوترى بتاريخ ٢٠ فبراير يقول : "إذا ظهر لك أنه من المحال أن تحصل على تعديل القوانين وفقا لرغائبنا ، فلك أن تكف

عن الإلحاح . ولكن يجب أن تلفت نظر الحكومة المصرية الى أنه إذا طبق على فرنسى حكم من الأحكام التى عارضنا فيها ، فإنا نضطر الى استعمال حقنا فى سحب موافقتنا على الاصلاح قبل انتهاء السنوات الخمس " .

كان الاصلاح القضائى فوزا لإسماعيل ، وخيرا لمصر ، واقتصادا عظيما للخزانة ، حتى ليكفى أن ننقل هـذه الملاحظة فى كتاب « انجلترا فى مصر » للورد ملنر " عند ما أنشئت المحاكم المختلطة كانت قيمة المطالب المقدمة من الأجانب الى الحكومة المصرية أربعين مليونا من الجنيهات ، ويكفى لكى نقدّر هـذه المبالغ على حقيقتها أن نذكر قضية بلغ فيها المبلغ المطلوب على سبيل التعويض ثلاثين مليونا من الفرنكات (أى ١٢٠٠٠٠٠ جنيه) ولم تحكم فيها المحاكم المختلطة بأكثر من ١٠٠٠ جنيه انجليزى " .

أما السودان فكان يلفت إليه أنظار الدول الأوروبية منذ غزاه محمد على ، وكانت الدعاية القائمة فى انجلترا ضد الاتجار بالرقيق تجعل مسألة السودان من مسائل الساعة ، ولم تغب أهمية هذه البلاد عن إسماعيل ، ولم يأل جهدا فى حمايتها من المطامع الأجنبية . فكان همه أن يستبعد كل حجة لتدخل الدول فيه ، فرضى بإنفاق المبالغ فى محاربة هذه التجارة ، وبإلغاء عادات متأصلة منذ القدم دفعة واحدة ؛ ولكنه اضطر أيضا الى تنفيذ برنامج واسع للغزو والضم ، هادفا الى السبق فى احتلال منابع النيل . بدأ هـذا الضم لبعض النقاد كمظهر أطماع لا حدّ لها ترمى الى إنشاء امبراطورية أفريقية ليكبر هو فى نظر أوروبا .

على أن مطمعا كهـذا ليس بمطمح غير مشروع فى ذاته . ومن جانب آخر فإن ذلك الضم فرضه عليه الإدراك الصحيح لمقتضيات الواقع . وكان

قواد جيشه على رأيه كما يستدل من المذكرة السرية التى رفعها إليه الجنرال ستون باشا فى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٦، ويقول فيها على الأخص : " ألا إن ما لمصر من مصلحة حيويه فى هذه المناطق (بلاد أفريقيا الوسطى) ليتطلب عملا سريعا منتجا، وأن التمهل الطويل قد يضر بالسيادة المصرية فى مقاطعات خط الاستواء. أما بحيرة فيكتوريا فيجب أن تصبح بلا أى إبطاء بحيرة مصرية كما أصبحت بحيرة البرت حيث افتتحت الملاحة تحت العلم المصرى.

على مصر ألا تضيع يوما واحدا اذا أرادت أن تحفظ سلطانها وتثبته على منابع النيل، إنى لتعرونى رعشة من الخوف على مستقبل مصر اذا هى فقدت مقاطعات خط الاستواء، بل اذا هى لم تتجاوز حدودها الحالية.

ويتطلب هذا الاحتفاظ قرارا سريعا وعملا منتجا قوامهما :

(١) مؤازرة الجنرال غوردون فى مجهوداته حتى يثبّت غزوه.

(٢) غزو بلاد متيزا واحتلالها.

(٣) الانفراد فى احتلال بحيرة فكتوريا، والشروع حالا فى إنشاء الملاحة تحت العلم المصرى.

(٤) احتلال بلاد رومانيكا بعد ذلك.

(٥) افتتاح طريق بين هرر وسواحل بحيرة فكتوريا للاتصال بقوات الجنرال غوردون، وإنشاء مواصلة سهلة للتجارة بين فكتوريا وساحل البحر فى زيلع وبربرة.

(٦) احتلال الجبال التى تقع بين بحيرة فكتوريا والمحيط الهندى رغبة فى الوصول الى موانئ قسمايو ودامفور ... الخ.

وفى رأيى أن الدولة القوية التى تستحوذ على منابع النيل تملك دائما مفتاح مصر السفلى " .

* * *

— أما عن الإصلاحات التى ابتكرها إسماعيل . فنقول : إنه ما ولى الحكم حتى سعى فى أن يعيد إنشاء المدارس التى أسسها جدّه وأهمل أمرها أو أقفلت فيما بعد .

وهل ننكر عليه حفر الأقنية وما حققت لمصر من مزايا الرى المستديم والنقل المائى ، أو إنشاء الجسور والسكك الحديدية ، أو توسيع الموانى ، أو نشر العلوم ، أو تنظيم الادارة ؟ كان إسماعيل أول من وجه الفكر فى مصر الى طائفة من المسائل العملية يعالجها بما أوتى من سداد الرأى وكياسة التدبير ، بل من عبقرية فذة تتقدّم عصرها ولا تغفل مع ذلك حاجاته الحاضرة ، عبقرية طاب للأجيال اللاحقة أن تقدّر جهدها فى مضمار الحياة القومية فضلا عن معترك الميادين الدولية . فقد وجه عنايته الى استنان القوانين لصيانة الآثار والترغيب فى أعمال الحفر .

وأخذ ينظم دار الكتب ويفكر فى إنشاء « متحف للآثار العربية » ويصلح أمر المسجونين ، ويستغل ينابيع المياه المعدنية بحلوان ، ويكافح التشرد والأمية .

وفى الحق لم يقل أحد إن تلك الضروب من الاصلاح كانت باطلة وإن نذد البعض بالغلو فى تعجل إنجازها .

أما نحن فانما يؤسفنا أن إسماعيل لم يتناول بجرأته المعهوده مشروعات أجل حتى من المشروعات الكبيرة التى صرف إليها همه . فحين نقرأ فى كتاب

توماس ماكى عن حياة السير جون فاولر (واضع المشروع الخاص بالسكة الحديد السودانية) إن سموه تنبه الى استخدام الشلالات كقوة مائية واستنكر، بما طبع عليه من نزعة الاقتصاد، أمر إهمالها ولا سيما أن هذه القوة فى أولى الشلالات تناهز قوة ٩٠٠٠ حصان، وأن الثانية لا تقل عنها شأنا إن لم تفقها . وحين نقرأ كذلك « أن سموه أبدى أسفه لبقاء هذه القوة بلا استخدام على عظمها » نقول حين نقرأ ما تقدّم لا يسعنا إلا التحسر على أنه لم يتسع لإسماعيل من الوقت ولم يتوافر لديه من المال ما يعينه على تحقيق هذا المشروع الجليل ، وأى مصرى تواق الى رقى بلاده ينكر ما كانت مصر قد أفادته من ذلك العمل الجبار ، و إن زاد الدين العام بضعة ملايين من الجنيهات .

— أما سياسته الخارجية فتتلخص فى أنه ، منذ ألقيت اليه مصائر البلاد، توافر على تحريرها من السيادة العثمانية . وكان فى بقاء مقاليدها بيد الباب العالى إخضاعها لأهواء الدول الأجنبية ، لأن تركيا نفسها كانت قد فقدت حرّية التصرف فى سياستها واستسلمت لإرادة أوروبا .

ولم يكن لإسماعيل بدّ من التزام قاعدة منطقية فى تنفيذ برنامجه . فخضوع مصر للنظام العثمانى فى توارث العرش أبعد ما يكون من تحقيق الاستقرار المنشود ، بل هو خير ما يهيئ لتركيا حبك الدسائس ما شاء لها الهوى . ولم يكن لمؤسس الأسرة العلوية أن يقلق على مصير العرش من بعده، لأن ولى عهده كان إبراهيم باشا نجله الأكبر بإقرار من الباب العالى، ولكن عباس باشا الأول لم يتحقق له من دواعى الاطمئنان ما تحقق لجدّه . وقد كتب المسيو أوترى قنصل فرنسا فى هذا الصدد : « لما فاز اسماعيل

بفرمان الوراثة، كان عباس باشا قد حصل من السلطان عبد المجيد على وثيقة مآل العرش الى ابنه، مما يفسر تردّد السلطات والجيش آونة عند وفاة عباس . ولم يزل هذا التردّد إلا حين صرح القناصل، ولا سيما قنصل فرنسا العام، أنهم لا يستطيعون الاعتراف بوثيقة غير رسمية مخالفة للشروط التي وافقت عليها الدول الخمس سنة ١٨٤١" واختتم اوترى كتابه بقوله: "بقي هذا الحادث منقوشا فى ذاكرة إسماعيل" .

وقد كتب التوفيق لإسماعيل حيث أخفق عباس . ومن غريب الاتفاق أن عالى باشا وزير الخارجية العثمانية كان أول من عاهد النفس على أن ينوه فى مذكرة رسمية الى الدول بالفوائد التى تعود على مصر من التغيير المقترح فى توارث عرشها . وقد كتب نوبار باشا الى الخديو من أوروبا يقول: "إن فرنسا وانكلترا تنظران الى هذا التغيير بعين الارتياح لأن مآل العرش الى أكبر الأولاد يثبت أركان مصر ويحقق الإستقرار لادارتها" .

وحسبك تتبع الدسائس التى كان مصطفى باشا فاضل أخو إسماعيل يحبكها له فى مصر ثم فى الآستانة بعد أن أقصاه الفرمان الجديد من العرش، وحسبك الوقوف على المساعى التى بذلها عند السلطان ووزرائه طبعا لإلغاء هذا الفرمان، وحسبك العلم بأن الأمير دخل الوزارة العثمانية مرارا، وأنه كاد يصبح الصدر الأعظم، والتوتر على أشده بين تركيا ومصر، نقول حسبك ما تقدّم لتقدير الضرر الذى كانت مصر تستهدف له من جراء افتقارها الى هذا الضمان.

ومن ثم رأى إسماعيل، قبل التمادى فى السعى لتحقيق الاستقلال، أن يزيل هذا الخطر الدائم الذى ما فتئ الباب العالى يلوّح به فى وجه مصر. ولا ريب أنه كلف مصر أموالا باهظة، وقد نذد به مؤرخ مصرى من

المعاصرين قائلا : "إن هـذا التغيير فى نظام التوارث لا يعدّ مكسبا كبيرا لمصر حتى تبذل من أجله تلك التضحيات المـالية الباهظة" . والواقع أن الفرمان الجـديد هو الذى منع من أقصاهم من العرش أن يدسوا الدسائس لإسماعيل فى أحرج الأوقات من أيام ملكه .

واستأنف إسمـاعيل المفاوضات فى الآستانة بعـد عام ، فحصل على استقلال داخلى واسع ، وإن اقتضى الخزانة تضحيات جديدة .

هـل طاب المحال سـنة ١٨٦٩ باستباق الزمن لمـا أراد أن ينتزع من تركيا الاستقلال الداخلى التـام ؟ أو غزه وزير خارجيته إذ كتب إليـه من أوربا : "أما هنـا (أى فى باريس) فإن القوم يعجبون كيف يكون على رأس مصر رجل مثل مولاى المعظم ولا يستقل عن الباب العـالى . وهم يرون أن هذا الاستقلال لا محالة محقق إن عاجلا أو آجلا" وقد ازداد الباب العالى ريبـة بالخديو منذ دعا ملوك أوروبا الى حفلة افتتاح القنال ، ولا سيما على أثر ما ذاع من أن طمع إسماعيل سوّل له أن ينتهز هذه الفرصة فيعلن استقلاله بمشهد من هؤلاء الملوك .

ومهما يكن من الأمر فإن السلطان ألغى بفرمان سنة ١٨٦٩ جميع المزايا التى منحها إسماعيل بفرمان سنة ١٨٦٧ . وكان إسماعيل يعتمد على معونة أوروبا ، ولكنه عاد بعد ذلك الى وسيلة المفاوضات المباشرة مع السلطان ، وهى الوسيلة التى سبق أن حققت له ما حققت من كبير المزايا . فأوفد إبراهام بك الى الآستانة مزوّدا بالمـال الكثير لأن السلطان كان شرها نهما . فإليك على سبيل المثال إحدى البرقيات التى ألف إبراهام بك إرسالهـا إلى

الخديو : "جاءنى هـذا الصباح رسول من زيور بك (كبير الأمناء فى قصر السلطان) يدعونى إليه ، فذهبت فقال لى : كلفنى السلطان مصارحتك بأن الـ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه من سندات الدين (القنصليد) معدّة لإسقاط مدحت باشا ، وأنه سيسقطه ويستبدل به صفوت باشا مهما يتوافر لخليل شريف باشا من التوصيات ، وذلك بشرط أن يعطيه الخديو ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ويعطينى أنا ٢٥,٠٠٠ جنيه من تلك السندات. وأردف زيور باشا بقوله : « أسرّ إلىّ السـلطان قائلا : « إنى آسف جدّ الأسف لمـا أتقدّم به من الطلبات المتواترة لسموّ الخديو ، ولكنى فى مقـابل ذلك سأيسّر له جميع أموره لكى يمكنه أن يكتسب من جانبه كل ما يعطينى ، فأن الألفى كيس (١٠,٠٠٠ جنيه) التى أدّخرها فى الشهر لا تكفى البتة لإنماء ثروتى الخاصة. وكدت أدرك بفضل الخديو رقما معينا أريد استكماله" .

وكان السلطان ، بقبوله الهدايا من إسماعيل ، يتعهد ضمنا بتحقيق أمانيه. ولمـا كانت أغلاها عند إسماعيل الاستقلال ، فقد حصل على فرمان جديد كفل لمصر من المزايا العظيمة ما اهتزت له الدوائر الدبلوماسية . وحسبك ملاحظة أبدتها سـفارة فرنسا فى استانبول إبان الأزمة التى نشأت بين تركيا ومصر سنة ١٨٦٩ لتتحقق مبلغ هـذه الوثيقة من الشأن قالت : "تأبى الحكومة العثمانية أن تمنح ولاة مصر مزايا كثيرة فى نطاق الاختصاصات الداخلية ، دون أن تقطع ما يصلهم بها من روابط التبعية ، ولكنها لم يكن فى وسعها أن تمنحهم حقوقا دبلوماسية ، وهى الحقوق التى تقوم عليها السيادة الحقة . ولو فعلت لكانت أطلقت الحرية لمصر ، وأسقطت حق السلطنة عليهـا" .

وكانت هذه الامتيازات الدبلوماسية بالذات هى التى منحها السلطان مصر سنة ١٨٧٣، وقد كلفت مصر الأموال العظيمة على مألوف العادة، كلفتها نحوا من ٢٠ مليونا من الجنيهات، ولكن خزانة الدولة لم تؤد هذا المال بأكمله. فقد جاء فى كتاب من الخديو إلى إبراهام تاريخه نوفمبر سنة ١٨٧١ "إعلم أن المبالغ المطلوبة وكذلك المبالغ التى تصرفنا فيها أو وعدنا بأدائها قد دفعت كلها من خزانتى الخاصة، لأن النظام المالى الذى وضع أخيرا لا يخولنى الحق فى التصرف بأى مبلغ من وزارة المالية. وقد عاد فى أكتوبر من السنة التالية فأكد الأمر قائلا: إن المبالغ التى أرسلتها إلى جلالة السلطان لم تدفع من خزانة الدولة، فخزانة الدولة أعجز من تأديتها. إنى اقترضت هذه المبالغ من مصرف أو بنهايم بفائدة ١٣ ٪" .

ولم يكن فى وسع الخديو، على ما نعتقد، أن يواجه الموقف بوسائل أهون عليه أو على الخزانة العامة. فمنذ باء بالفشل سنة ١٨٦٩ لم يكن له الخيار فى العمل. فإما أن يودع أمنية الاستقلال وداعا أبديا، وإما أن يمنع بحد السيف افتئات الباب العالى على حقوق مصر. فآثر إسماعيل، مع تسليح بلاده، أن يجنبها ويلات الحرب، ولكنه حرص كذلك على استبقاء ما نال من الامتيازات. فحاول جهده أن يخفف من غلواء استانبول بما بذل من الهدايا لأولى الأمر فيها. وصف المسيو دى كازو قنصل فرنسا موقف استانبول من مصر فى ذلك العهد فقال: «هى سلسلة متصلة الحلقات من طعنات خفية ومشاكسات مغيظة، وغمزات مهدرة للكرامة، أو هى فى بعض الأحايين ورطات جدية لا يتقى الخديو عواقبها إلا بدفع أموال كثيرة». وجدير بنا أن نقف هنيهة عند ما نقابل تلك التضحيات من

عظمة حقة لمصر . كان فى وسع الخديو بمسعى من القاهرة أن يسقط الوزارة فى الآستانة ، فتأمل ما ينطوى تحت ذلك الفوز الدبلوماسى من معنى ! » وما أحرانا أن نقرأ فى هـذا الشأن الرسائل السياسية التى كان يبعث بهـا الكونت دى فوجويه سـفير فرنسا . فقـد وصف ذلك السياسى الكاتب فى سخرية لاذعة تلك الدمى التى كانت تتولى الحكم فى الآستانة وكان يحركها إبراهام بك — بتعليمات من القاهرة — على ما تقتضى المصالح المصرية .

* * *

فى الصفحات المتقدمة ، على اقتضابها ، ما يكفى لتقويم الرأى فى هذا العهد العظيم ، ولا غرو أن استقراءه على ضوء الوثائق الرسمية لكفيل بردّ الحق الى نصابه . فهو يجلو لنـا صورة صحيحة لإسماعيل الكبير ، هى صورة شخصية قوية تحتل مكانها الرفيع بين رجالات عصرها . ولئن أحصى له التاريخ بعض الأخطاء ، فلا ريب أن مصلحة بلاده ورفعتها كانت غايته القصوى . ومن حقه على النقاد وهم الى اليوم كثيرون أن يذكروا ما هيأ لمصر من خير ، ويمعنوا فى النظر الى كلمة اختتم بها مؤرّخ مصرى من المعاصرين بحثه ، وهو أبعد من أن يوصف بالانحياز الى جانب إسماعيل ، قال : إن العمل الذى قام به إسماعيل أحيا مصر ، وترك أثرا عميقا فى تحوّلها الاقتصادى والاجتماعى .

وقد خطب رفعة أحمد محمد حسنين باشا فى الاحتفال بالعيد الخمسينى لذكرى إسماعيل فقال : "العظيم من عمل ليوم لن يراه" .

وكان إسماعيل نفسه يقول : "إنى أبذر الذهب بذرا وأملى من المستقبل أن يقرّنى على ذلك الإسراف" .

ج . جندى
ج . تاجر